علم القراءات القرآنية و علاقته بلهجات العرب

د. بلقاسم دفة
جامعة بسكرة

مقدمة:

القراءات تمثل ظواهر الأصوات اللغوية العامة كالإمالة والإدغام والهمز من حيث التخفيف والتحقيق... وهي كذلك ميدان واسع لدراسة الأصوات اللغوية من جوانبها الأخرى، لأن علماء القراءات درسوا الأصوات دراسة وصفية قبل أن يعرف المنهج الوصفي في دراسة اللغة في القرن العشرين. وقد بذل القراء جهودا منقطعة النظير خدمة لكتاب الله ولغته المشرفة، فانتشرت في الآفاق شرقا وغربا.

وإنه لا يكاد يوجد علم من علوم اللغة العربية، بله من علوم الشريعة إلاّ وتعد القراءات رافدا من روافده. وهل نهضت علوم العربية إلاّ بالقرآن وعلومه؟ إن القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشاذة؛ فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما وصل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها.

وأهم الوسائل التي تنقل بها القراءات هي الروايات والسماع من أفواه العلماء، لأن في القراءات ما لا يفهم إلا بالسماع، ولا يمكن أن يؤخذ من الكتب. والأخذ عن العلماء درجات كل درجة لها مقدار من الثقة، فأعلاها أن يأخذ التلميذ من أستاذه عرضا وسماعا، وتكون له نسخة من أستاذه، ودونها أن يأخذ القراءة سماعا.

والمفسر للقرآن الكريم لا بد له من معرفة أوجه القراءات إن أراد تبيان معاني القرآن ودلالاته، لأن بالقراءات ينكشف من معاني الآية ما لا ينكشف بالقراءة الواحدة. وبالقراءات يترجح لديه بعض الوجوه المحتملة على بعض من معاني القرآن، وبها يعرف كيفية النطق بالقرآن الكريم، وكيفية الأداء وما فيه من إعجاز، ليس فقط في نظمه ومعانيه، بل في تراكيب الألفاظ وحروف الكلم. فالقرآن حجة علماء اللغة في معرفة لغة العرب، وحجة الفقهاء في الاستنباط.

وجاءت هذه الدراسة موزعة على خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: مفهوم القراءات

المبحث الثاني: نشأة القراءات ورسم المصحف

المبحث الثالث: أقسام القراءات

المبحث الرابع: تدوين القراءات ومنهج التأليف فيها

المبحث الخامس: علم القراءات واللهجات العربية

المبحث الأول: مفهوم القراءات

منذ أن أصبح لبعض الكلمات دلالتان، إحداهما لغوية، والأخرى اصطلاحية، درج الباحثون في مثل هذا الموضوع أن يتناولوا المعنى اللغوي أولا، والاصطلاحي ثانيا. والأصل أن يكون المعنى الاصطلاحي متصلا بالمعنى اللغوي.

1-القراءات لغة: القراءات جمع مفرده قراءة، ومادة (قرأ) تدور في كلام العرب حول معنى الجمع والاجتماع.[1]

والقراءة من الفعل "قرأ"، يقرأ قراءة، وقرآنا، فهو قارئ، وهم قراء، وقارئون.[2] فالقراءة مصدر سماعي،[3] من قول القائل: قرأت الشيء إذا جمعته وضممته، "قالوا ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص

وغير ذلك".[4] ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلى قط، يقصد بذلك أنها لم تضم رحما على ولد، كما قال عمر بن كلثوم التغلبي:

ذراعَي عَيْطَلٍ أدماءَ بِكْرٍ هَجَان اللَونِ لَم تقرأ جنينَا[5]

يريد بقوله: "لم تقرأ جنينا" لم تضمم رحما على ولد. أي "ما ولدته وأخرجته وأظهرته".[6]

وبناء على ما سبق ذكره أن معنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعا.[7] ونجد ابن قيم الجوزية يفرق بين الفعل قرى، يقري، وبين قرأ، يقرأ. فالأول من الفعل المعتل، ومعناه: الجمع والاجتماع. والثاني من باب الهمز، ومعناه: الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن، لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدارا محدودا؛ لا يزيد ولا ينقص. ويدل على ذلك معنى قوله تعالى: **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾**[8]. ففرق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدا لكان تكريرا محضا.[9] فالقارئ يظهر القرآن ويخرجه، ويبينه.

2-معنى القراءات اصطلاحا: القراءات مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئتها. وهي سنة متبعة تلقاها الخلف عن السلف عن رسول اللهﷺ بالسند الصحيح المتصل.

وقد عرف أبو حيان الأندلسي، (ت 745هـ) علم القراءات أثناء تعريفه لعلم التفسير، فهو عنده "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"[10]. ويتضح من قوله: "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن..." أنه يريد علم القراءات. فعلم القراءات عند أبي حيان هو العلم الذي يتناول كيفية النطق بألفاظ القرآن وهذا التعريف أقرب إلى تعريف التجويد منه إلى تعريف القراءات.

وعرفه الزركشي (ت 794هـ) بقوله: "والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما".[11]

يلحظ من تعريفه أنه خص القراءات بمواضع الاختلاف، ولم يتحدث عن مواضع الاتفاق فيها، وذلك لأن مواضع الاتفاق ليست قراءات، وإنما هي قرآن. ومواضع الاختلاف منها ما يصح كونه قرآنا، ومنها ملا يصح، إذا انتفت شروط الصحة، ومنها السند بالقراءة إلى رسول الله ﷺ متواترة من أول السند إلى آخره، وموافقة القراءة المصحف العثماني.

وعرفه ابن الجزري بقوله: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة".[12] وتوسع القسطلاني في هذا التعريف، فقال: "هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، من حيث السماع".[13] وقال أيضا هو: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقلته".[14] ويلحظ أن التعريف الثاني الذي أورده القسطلاني هو تعريف ابن الجزري.

أما الزرقاني فيعرفه بأنه "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها".[15] ويلحظ أنه حصر الاختلافات في النطق بالحروف وهيئاتها، بينما الخلاف الواقع بين القراء أعم مما رآه، حيث يضم الإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق كالإبدال.

والقراءات والقرآن الكريم حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو اللفظ الذي أوحي به إلى محمد ﷺ والقراءات هي ما يعتور هذا اللفظ من أوجه النطق والأداء كالمد

والقصر والتخفيف والتثقيل والفتح والإمالة وغيرها مما قرأ به رسول الله ρ، ونقل عنه بالسند الصحيح المتصل سواء كان تواترا أم آحادا.(16)

المبحث الثاني: نشأة القراءات ورسم المصحف

كان رسول الله ρ قد تلقى أحرف القرآن السبعة رخصة من الله Iلأمته وتوسعة عليهم، وزيادة في جوانب إعجاز هذا القرآن، فهو ذو وجوه في ألفاظه وفي طريقة أدائه وقراءته، كما أنه ذو وجوه في معانيه. وكان ذلك بعد فتح مكة، حيث بدأت قبائل العرب على اختلاف ألسنتها ولهجاتها تدخل في دين الله أفواجا، أما قبل ذلك فكان القرآن على حرف واحد يوافق لغة قريش ولهجتها، وحتى بعد إنزال الأحرف السبعة ظل معظم القرآن على وجه واحد، وهو الذي يسمونه مواضع الاتفاق، ومنه ما أنزل على أحرف مختلفة، وهو الذي يسمونه مواضع الاختلاف. وقد اشتملت هذه المواضع كثيرا من لغات العرب ولهجاتها الفصحى، وفي هذا أو ذاك ظل القرآن معظمه على لغة قريش، ولأن هذه الأحرف المختلفة إنما أنزلت تيسيرا على القارئين للقرآن، فكان رسول الله يقرئ كل عربي بما يوافق لهجته مما أنزل تسهيلا له ولكل قارئ. فقد أخرج البخاري في صحيحه من قول رسول الله ε : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه".(17) ومثل هذا كثير.(18)

وقد ذهب العلماء مذاهب عدة في تبيان المقصود بالأحرف السبعة، ذكر منها ابن الجزري كثيرا، ثم قال: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة... أو بتغيير في المعنى فقط".(19)

ولعل أقرب مذاهب العلماء إلى الصواب أن المراد بهذه الأحرف السبعة لغات العرب ولهجاتها الأكثر ذيوعا آنذاك، وهو قول جمهرة علماء اللغة والقراءات والحديث كالطبري، وابن سيدة، والأزهري وابن الأثير، وابن قتيبة.[20] وما رآه هذا الأخير يوضح هذا المذهب، إذ يقول: "وكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ: "عتى حين".[21] يريد "حتى حين"، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ: "تِعلمون"، "تِعلم"، و"تِسود وجوه"[22]. و"ألم اِعهد إليكم"[23]. والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز والآخر يقرأ: "وإذا قيل لهم"[24]. و"غيض الماء"[25] بإتمام الضم مع الكسر، و"هذه بضاعتنا ردت إلينا".[26] بإشمام الكسر مع الضم... وهذا ما لا يطوع به كل لسان. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه و لم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل اللسان وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات".[27]

فالقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول عن رسول الله ε، قال ابن مجاهد: "القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، هي القراءة التي تلقوها عن الأولين تلقيا، وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار قارئ ممن أخذ القراءة عن التابعين وقد أجمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقة، على ما روي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة بن الزبير وغيرهم أنهم قالوا: "القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوه كما تجدونه"".[28]

وظل الصحابة طيلة حياة رسول الله ρ، وبعد وفاته يقرؤون القرآن ويقرئونه وفق ما لقنوه، ولكن انتشارهم في آفاق الرقعة الإسلامية، ومخالطتهم العجم، وتعدد أوجه القراءات أحدث اختلافات في قراءتهم القرآن.[29] فهذا يقول: "قراءتي قراءة

ابن مسعود، وذلك يقول: قراءتي بقراءة مولى حذيفة كما أشارت إليه رواية مصعب بن سعد التي تقول: "لما كثر اختلاف الناس في القرآن قالوا: قراءة ابن مسعود، وقراءتي سالم مولى حذيفة"".(30)

ولقد أسهم في الاختلاف وجود مصاحف بين أيدي الناس بجانب مصحف أبي بكر الصديق τ، فأدى بذلك تعدد القراءات إلى اختلاف المسلمين. فأطلت الفتنة برأسها على كتاب هذه الأمة، وذلك لعدم وجود مرجع ضابط يعودون إليه، فهيأ الله لهذه الأمة الخليفة عثمان بن عفان ليقضي على كل فتنة تحاول أن تمس حرمة القرآن الكريم، فقام τ بتوثيق النص القرآني في مصحف واحد بالرجوع إلى المصحف الموجود عند حفصة أم المؤمنين. روى البخاري في كتاب فضائل القرآن من صحيحه عن أنس بن مالك: "أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق".(31)

يتضح من قول عثمان τ للرهط القرشيين الثلاثة أنه اختار من الأحرف ما كان على لسان قريش، أما البقية فلم يبطلها عثمان، لكنه سكت عن تسجيلها في

المصحف الذي أراد جمع الناس عليه، ووافقه الصحابة فيه، وترك للصحابة الحرية، في قراءته مع تحمل المسئولية. وقد رد على المتمردين بقوله: "أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم لأني خفت عليكم الاختلاف فاقرؤوا على أي حرف شئتم".(32)

وهكذا جمعت الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم. وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي ε إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط. وبهذا العمل أسقطت القراءات.

وذهب جمهور العلماء إلى أن المصاحف العثمانية، اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، فكتبت على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ε: ذلك أن الذي كان يجمعه ثم ينسخه من كتاب الوحي حافظ للعرضة الأخيرة، وهو زيد بن ثابت. قال أبو عبد الرحمن السلمي: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، وكانوا يقرؤون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ε على جبريل υ مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه، وولاه عثمان كتبة المصحف".(33)

وعن أبي هريرة، قال: "كان يعرض على النبي ε القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض، وكان يعتكف على كل عام عشر، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض".(34)

ويبين ابن الجزري أن المصاحف التي بعثها عثمان إلى الأمصار "جردت جميعها من النقط والشكل، ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته".(35) ومعنى ذلك أن القراء في تلك الأمصار يقرؤون بما سمعوا، وبما رأوا، متخذين مصحف عثمان مصدرا يرجعون إليه عند الاختلاف ولا بد أن تكون قراءتهم متفقة مع رسم المصحف. ونريد

بهذا أن نرسم المصحف العثماني شرط في صحة القراءات السبع وبهذا الشرط أسقطت القراءات المخالفة للرسم العثماني. ولهذا رأى بعض العلماء أن القرآن نزل بلغات متفرقة، فبعضه نزل بلغة ربيعة، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة أزد ربيعة، وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات ومعانيها.[36]

وهذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ρ، وضبطها الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواترا. وهذه الأحرف لا تخرج عن اختلاف الأسماء في إفرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها، واختلاف وجوه الإعراب، والاختلاف في التقديم والتأخير، والنقص والزيادة، والإبدال والإدغام، والإظهار والفتح والإمالة، والترقيق، والتفخيم، والتحقيق والتسهيل.

والتنوع في القراءات يضفي على النص القرآني جمالا؛ فهو ضرب من ضروب البلاغة، إضافة إلى ما في تنوع القراءات من حجج ساطعة، وبراهين قاطعة على أن القرآن الكريم كلام الله، وعلى صدق من جاء به، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها، لا تؤدي إلى تناقض وتضاد في المقروء، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا، ويوضح بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد في سمو الأسلوب، وهدف واحد من سمو الهداية الربانية.

المبحث الثالث: أقسام القراءات.

تنقسم القراءات إلى قسمين: قراءات من جهة النقل، وقراءات من جهة القبول.

أولا: القراءات من جهة النقل تنقسم بدورها إلى قسمين: قراءة متواترة، وقراءة آحادية مشهورة.

القراءة المتواترة، وهي: القراءة التي رواها جماعة عن جماعة عن رسول اللهρ وهذه الجماعة يمتنع تواطؤها على الكذب.[37]

القراءة الآحادية، وهي مشهورة وغير مشهورة. فالمشهورة هي التي صح سندها، و لم يبلغ درجة التواتر، ووافقت رسم المصحف، ولقيت قبولا عند القراء وعلماء اللغة.[38] أما القراءة الآحادية غير المشهورة، فهي القراءة التي فقدت شرطا من شروط القراءة الآحادية المشهورة. وهي أقسام بحسب القبول. يقول القسطلاني: "القراءات بالنسبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة، وقسم اختلف فيه، وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية".[39]

يستنبط من هذا القول أن القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر -وهم أبو جعفر، ويعقوب، وخلف- فهي متواترة برواتها المشهورين بخلاف القراءات الأربع الأخرى فهي شاذة. يقول ابن الجزري: "الذي وصل إلينا اليوم متواترا وصحيحا مقطوعا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين. هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز".[40]

إن القراءات السبع والعشر في جملتها لا تعتمد في تواترها على الأسانيد المدونة في كتب القراءات فقط، بل تعتمد على المشافهة في ضبط الكلمات ونقلها عن السلف. وهؤلاء العشرة الذين تنسب إليهم القراءات إلى اليوم[41] هم: عبد الله بن عامر الشامي (ت 118هـ)، وعبد الله بن كثير المكي، (ت 120هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، (ت 128هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري، (ت 154هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، (ت 156هـ)، ونافع بن عبد الله المدني، (ت 169هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي،(ت 189هـ)، وأبو جعفر يزيد بن

القعقاع المدني، (ت 130هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، (ت 205هـ)، وخلف بن هشام البزاز الكوفي، (ت 229هـ).

ثانيا: أقسام القراءات من جهة القبول.

تنقسم القراءات من جهة القبول إلى ثلاثة أقسام: القراءات المقبولة، القراءات المردودة، القراءات المتوقف عنها.

1-القراءات المقبولة عند علماء القراءات نوعان: قراءة متواترة، وقراءة مشهور. وقد سبق الحديث عنهما في هذا المبحث.

2-القراءات المردودة، وهي ثلاثة أقسام:

أ-القراءة التي صح فيها السند، ووافقت الرسم العثماني، وخالفت قواعد اللغة العربية، و لم تجد قبولا لدى علماء القراءات. وهذه القراءة لا تصدر إلا على وجه السهو وعدم الضبط، وبإمكان الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون أن يعرفوا موقع الخطأ فيصوبوه.[42]

ب-القراءة التي تفتقر إلى السند الصحيح، فهي قراءة ضعيفة ومردودة.[43]

جـ-القراءة التي تفتقر إلى السند، ووافقت رسم المصحف وقواعد العربية. وهذه لا تسمى قراءة إلا تجوزا. قال ابن الجزري: "وأما ما وافق المعنى والرسم أو إحداهما من غير نقل، فلا تسمى شاذة، بل مكذوبة يكفر معتمدها".[44] وقال أيضا: "وبقي قسم مردود أيضا وهو ما وافق العربية والرسم و لم ينقل البتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر".[45] ووافقه السيوطي مرددا هذا الرأي.[46]

ثالثا: القراءات المتوقف عنها

هي القراءة التي صح فيها السند، ووافقت العربية، وخالفت رسم المصحف. وهذه القراءة لا يحكم بقبولها ولا بردها؛ إذ يحتمل أن تكون من الأحرف السبعة،

ويحتمل أن تكون بما يسمى بالقراءات المفسرة.[47] يقول الطبري: "كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ε لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرؤوا بها القرآن فليس لنا أن نخطئ من قرأ به إذا كان ذلك موافقا لخط المصحف، فإن كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه".[48]

والحاصل أن: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم".[49]

ولا يدعي ابن الجزري أنه هو أول من وضع هذه المقاييس، أو أول من اكتشفها في مجال القراءة بل ينسب الفضل إلى أهله، فيقول: "هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح به الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه".[50]

على أن ابن الجزري يرى في شيوع القراءة والإسناد الصحيح الركن الأقوم حتى ولو كانت هذه القراءة لا تتماشى ومقاييس العربية التي صنعها النحاة، يقول: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".[51] فكم

من قراءة أنكرها بعض أئمة النحو أو كثير منهم، ولم يعتد بإنكارهم، بل أجمع أئمة القراءات من السلف على قبولها.

المبحث الرابع: تدوين القراءات ومنهج التأليف فيها

أولا: تدوين القراءات

منذ أن وصلت المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار أخذ أهل كل مصر يقرؤون بما في مصحفهم، ويتلقون ما فيه عن الصحابة الذي تلقوه عن رسول اللهp. وفي أواخر عهد التابعين في المائة الأولى للهجرة انضوت مجموعة من العلماء في كل مصر من الأمصار لقراءة القرآن وضبطها. ولما رأى العلماء من اضطراب السليقة في الناس جعلوا القراءات علما كأي علم من علوم اللغة والتفسير والحديث. وكانت تشد إليهم الرحال للأخذ عنهم، وفي مقدمتهم أولئك القراء السبعة.

وقد ألفت كتب في القراءات ظلت حجة لعلماء التفسير وعلماء اللغة وغيرهم.[52] وكان من أشهر ما وضع كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، (ت 324هـ)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، (ت 370هـ)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران الأصبهاني، (ت 381هـ)، والتذكرة في القراءات لابن غلبون، (ت 399هـ)، وحجة القراءات لأبي زرعة (ابن زنجلة)، (ت 400هـ)، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني، (ت 444هـ).

ثانيا: منهج التأليف في القراءات

سار المؤلفون في علم القراءات على منهج يكاد يكون عاما في كل ما ألفوه. ويتناولون فيه المواضع الآتية:

1-مقدمة يتناول فيها المؤلف غالبا دواعي تأليفه، ويذكر عدد القراء المختارين، ومنهجه في عرض قراءاتهم.

2-باب تذكر فيه الأسانيد التي أوصلت القراءة إلى المؤلف. وهو باب مهم في مؤلفات علم القراءات.

3-أبواب الأصول، ويتناول الأحكام العامة التي تبنى على قاعدة بإبعاد القياس عنها، وفي هذا الباب تتم معالجة المسائل الآتية: باب الاستعاذة، التسمية، بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير، ذكر المثلين في كلمة وفي كلمتين، ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة أو في كلمتين، هاء الكناية، المد والقصر، اجتماع الهمزتين في كلمة، اجتماع الهمزتين من كلمتين، الهمزة المفردة، نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة، مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمزة، الإظهار والإدغام للحروف السواكن، الفتح والإمالة وبين اللفظين، مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث، مذهب ورش في الراءات مجملا، ذكر اللامات، الوقف على أواخر الكلم، الوقف على مرسوم الخط، مذهبهم في الفتح والإسكان لياءات الإضافة، أصولهم في الياءات المحذوفة من الرسم.(53)

4-فرش الحروف، والمقصود به ما اختلف فيه القراء من حروف متفرقة، لا تعود إلى قاعدة تنتظمها. وتذكر هذه الحروف غالبا مرتبة بحسب ترتيب سور القرآن، من أول المصحف إلى آخره. ومن أمثلة ذلك قراءة الحرميان وأبو عمرو: "وما يخادعون"-في سورة البقرة-بالألف مع ضم الياء وفتح الخاء وكسر الدال، والباقون بغير ألف مع فتح الياء والدال.

5-خاتمة يذكر فيها المؤلف التفخيم (التكبير) في قراءة ابن كثير، فيحدد أحكامه. وغالبا ما تسمى بابا يأتي في نهاية المؤلف.

هذه المنهجية العامة للمؤلفات في علم القراءات. وقد يقع في بعض الأحيان اضطراب بين الأصول والفرش، فتتغير المسائل المتماثلة. ويلحظ الدارس لمصنفات القراءات أن أبواب فرش الحروف أكبر أبواب الأصول غالبا.

المبحث الخامس: علم القراءات واللهجات العربية

نزل القرآن بلهجات عربية عديدة، ذكر منها بعض العلماء لهجة قريش، وهذيل، وتميم والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، وغيرها.[54] وذلك ليتاح للعرب جميعا أن يتدبروا معانيه، ويكثروا من التلاوة فيه. فنزل بهذه اللهجات للتسهيل والتيسير، وإن كان أغلبه بلهجة قريش، لأن قريش نهضت لهجتها وأضحت سائدة في شبه الجزيرة، باعتبار مكة المكرمة مركزا دينيا وثقافيا وتجاريا يؤوب إليه العرب من كل حدب وصوب.وعظماء القوم من أرباب الفصاحة والبيان الذين لم ينتسبوا إلى قريش كانوا يتخذون لهجة قريش في الشعر والأدب ولغة الخطابة والفصاحة. "وليؤدي الخطيب رسالته كاملة واضحة... كان عليه أن يتحاشى تلك الصفات الخاصة التي تتصل بلهجة من اللهجات، وأن يتحدث إلى القوم بلغة تواضعوا عليها... لهذا توحدت القبائل في لغة أدبية ممتازة، مختارة الألفاظ، يعمد إليها الشاعر، والخطيب كلما عنّ له القول، وتلك كانت اللغة النموذجية".[55] وحتى لا يكون القرآن وقفا على لهجة قريش نزل بعضه بلهجات القبائل الأخرى تكريما لهم.

وقد كان الصحابة الميامين يختارون من القراءات التي سمعوها عن رسول الله ρ ما وافق لهجتهم، ومن هنا كان مصدر القراءات النقل والرواية عن رسول اللهρ ، وليس لأحد أن يقرأ بلهجته كما يهوى.ولو كان الأمر متروكا بلا قيد لما سلمت القراءات من العيوب الخاصة التي لحقت بعض لهجات العرب، والتي ينفر منها الفصحاء كالكشكشة في ربيعة ومضر، والعنعنة في قيس وتميم، والفحفحة في هذيل، والوكم في ربيعة، والعجعجة في فضاعة وغيرها.[56]

فالقرآن الكريم نزل بعدة لهجات، يجوز لأي قارئ أن يقرأ بلهجة أو لغة قريش أو بغيرها مما سمع عن رسول الله ρ قال الشيخ محمد بخيت المطيعي: "إن معنى نزوله باللغات المذكورة هو أن الله أذن بقراءته بكل لغة فيها، فلا مانع أن هشاما يقرأ

بلغة أخرى غير لغة قريش أيضا، فيكون قد تعلم من النبي ρ القراءة بلغة قريش، وبلغة غيرهم".[57]

وفي كلام ابن حجر العسقلاني، صاحب كتاب "فتح الباري" إشارة إلى ما ذكرناه، حيث أورد ما نقله أبو شامة عن بعض شيوخه، فيقول: "أنزل القرآن أولا بلسان قريش، ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة".[58] وعقب العسقلاني على هذا الرأي بقوله: "وتتمة ذلك أن يقال أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي ρ".[59] ولقد ضم القرآن الكريم لهجات أو لغات كثيرة. وليست سبعة كما يتصور البعض باعتبار أن الأحرف التي أنزلت سبع، ذلك "لأن العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد في الأساليب العربية".[60]

وأفرد تلك اللهجات أو اللغات جماعة من القدماء بالتصنيف، ذكر ابن النديم منهم: الفراء، وأبا زيد والأصمعي، والهيثم بن عدي ومحمد بن يحي القطيعي، وابن دريد، ونسب إلى كل منهم مؤلفات في لغات القرآن.[61] وذكر كذلك العلماء الذين ألفوا في علم القراءات، ومنهم: البزاز، وابن سعدان، وأبو عبيد القاسم، والسجستاني، وثعلب وابن قتيبة، وابن مجاهد، وهشام بن بشير، وابن اشناس، والدار قطني، والواقدي، ونصر بن علي، وابن الكامل، وابن شاذان، وأبو طاهر، وأبو عمرو بن العلاء، وهارون بن حام، والعباس بن الفضل، وابن درستويه.[62] ولم يصل مما ألف في لغات القرآن سوى كتاب واحد، هو كتاب اللغات في القرآن الذي رواه بن حسنون المقرئ، (ت 386هـ) بإسناده إلى ابن عباس، وحققه صلاح الدين المنجد، وأحصى محققه عدد الألفاظ التي وردت فيه لكل قبيلة: فكان نصيب قريش 104،

وهذيل 45، وكنانة 36، وحمير23، وجرهم 21، وتميم وقيس عيلان 13، وقبائل أخرى عددها اثنتان وعشرون قبيلة، ترددت ألفاظها بين لفظة واحدة وستة ألفاظ.[63]

وذكر السيوطي من لغات القرآن خمسين لغة، حيث يقول: "وقال أبو بكر الواسطي في كتابه الإرشاد في القراءات العشر: في القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمين، وأزد شنوءة، وتميم..."[64] ثم ذكر ما فيه من لغات العجم، كلغة الفرس والروم والنبط والحبشة...[65]

ولا داعي إلى تحقيق ذلك، فلست بصدد الحديث عن الألفاظ الواردة في القرآن لكل قبيلة، إضافة إلى أن لهجات العرب على كثرتها متداخلة، بيد أن الدارس للمؤلفات التي تناولت القراءات وعللها وحججها يقع على عشرات المواضع التي تذكر فيها لهجات القبائل المختلفة. ويكفي في هذا البحث المتواضع أن أوضح أبرز وجوه الأداء القرآني في أشهر اللهجات العربية، وأن أرد كل وجه إلى أصله اللهجي وفق ما ورد عند القدامى والمتأخرين ممن صنعوا هذا العلم وطوروه. وفيما يلي عرض لأشهر وجوه أدائها، وهي: الإمالة، والإدغام، والهمز.

1-الإمالة:

الإمالة لغة: جاء في القاموس المحيط: فتح كمنع ضد أغلق.[66] والفتح حركة من الحركات تقابل الكسر والضم. وقد استمدت الفتحة هذا المعنى من فتح الممر الهوائي عند الحلق والشفاه.[67] وأما الميل فهو لغة الانحراف والعدول عن الشيء، وكذلك الميلان، يقال: مال الشيء، يميل ميلا وتميالا، وأمال الشيء فمال.[68] والميل بالتحريك ما كان في الخلقة والبناء، تقول: رجل أميل العاتق، أي في عنقه ميل، وتقول: في الحائط ميل، إذا كان منحرفا.

والإمالة في الاصطلاح أن تنحو بالألف نحو الياء.[69] وبالفتحة نحو الكسرة.[70] وهي لا توجب إلاّ فيهما. وعكسها الفتح، وهو الأصل في صوتي الألف والفتحة، "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد، وعالم ومساجد، ومفاتيح، وغذافر، وهابيل".[71]

وأشهر أنواع الإمالة: إمالة الفتح إلى الكسر. وهذا النوع هو المقصود بالإمالة حين تطلق في كتب القراءات واللغة. فإذا قيل: إن من أسباب إمالة ألف المد كون أصلها ياء كما في "باع"، ينبغي أن نفهم من هذا أن الأصل اليائي قد تطور أولا إلى الإمالة، ثم تطورت الإمالة إلى الفتح، أي إن أصل "باع" "بيع"، ثم إمالة ثم فتح. وبإمكاننا أن نقول: إن بعض الكلمات العربية اشتملت على ياء أصلية قد تطورت أولا إلى إمالة ثم فتح، فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة. وقد تفرع الفتح عنها. أما نحو: عابد، وعالم، ومساجد، فالإمالة فيه فرع عن الفتح، وذلك لأن المتكلم العربي الأول كان يقوم بجهد عضلي أكثر مما يقوم به هذا الأخير الذي مال إلى السهولة في النطق. ومن هنا تطور النطق بـ"عابد" وأشباهها من الفتح إلى الإمالة. وإن الانتقال من الفتح ثم إلى كسر يتطلب جهدا عضليا أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض بأن تصبح متشابهة، وذلك "لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة".[72] إذ أن الفتحة بنوعيها الطويلة والقصيرة تطلب من الفم أعلاه، والكسرة طويلة أو قصيرة تطلب من أسفله، فتتنافرا، ولما تنافرا أو ابتعدا في المخرج أجنحت الفتحة نحو الكسرة، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الواقع بالتنافر. ولهذا كان لانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي سببا في التطور من الفتح إلى الإمالة في مثل الكلمات السابقة وأشباهها.

والإمالة ظاهرة صوتية قديمة، فقد عرف عن قبائل نجد الإمالة في كلامهم، بينما عرف أهل الحجاز بالفتح. ويتضح أن القبائل العربية منها ما يؤثر الفتح فلا

تستقيم ألسنتها بغيره، وبعبارة أخرى هو الحركة المستحبة عند هذه القبائل. ومن القبائل ما ذاعت فيها الإمالة. قال سيبويه في باب ما تمال به الألفات: "وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز".[73] وقال الاستراباذي: "وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصا عليها بنو تميم".[74] وقال السيوطي فيما ذكره الداني: "الفتح والإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد وتميم وأسد وقيس".[75]

وذهب جل الباحثين المحدثين في اللهجات إلى أن الإمالة لهجة بدوية انتشرت بين قبائل وسط الجزيرة وشرقها، وتنسب إلى قبائل تميم وأسد، وتغلب، وعبد القيس، وطيء، وبكر بن وائل، وأن الفتح لهجة حضرية انتشرت بين قبائل أهل الحجاز ومن جاورهم كقبيلة قريش، وثقيف، وهوازن، وسعد، وكنانة.[6] إلاّ أن أحد الباحثين خالف ما رآه غيره بعض الشيء؛ إذ نسب الإمالة إلى بعض الحجازيين معتمدا على دلائل وأمثلة من كلام الأوائل،[77] بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ رأى "أن الإمالة لم تكن مقصودة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعا مما ذكروه؛ فقد كانت معظم القبائل العربية وإن تفاوتت قلة وكثرة، فهي إذن صفة كثيرة الشيوع جدا عن العرب في نطقهم".[78]

ولا يكاد يختلف كلام المحدثين من علماء الأصوات عن ظاهرة الفتح والإمالة عن كلام القدامى من القراء والنحاة. وإننا لنجد في مؤلفات هؤلاء أصلا لما ذكره المحدثون في تحليل ظاهرتي الفتح والإمالة بعدّهما من الظواهر الصوتية. فالمحدثون حين يتحدثون عن الإمالة يقسمون الأصوات إلى ساكنة ولينة. وأصوات اللين ي العربية هي الحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك الألف اللينة، والياء اللينة، والواو اللينة. ولا فرق عند المحدثين بين الحركات والحروف إلاّ من حيث الكمية؛ فالألف

فتحة طويلة. وكذلك كل من الياء والواو كسرة وضمة، وكذلك الألف اللينة، والياء اللينة، والواو كسرة وضمة طويلتان، وليس إذن بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد، لأن العملية العضلية واحدة.[79] وكل ما في الأمر أن الأصوات اللينة تختلف من ناحية طول الزمن الذي يستغرقه، وفي العادة يستمر الصوت اللين الطويل ضعف الصوت القصير.

وإننا لا نجد أصلا لذلك الكلام عند القدامى من النحاة والقراء. فهذا سيبويه يقول: "الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء".[80] وإذا ما قارنا بين دراسات القدامى والمحدثين وجدنا الاختلاف شاسعا بينهما، لأن المحدثين قطعوا شوطا كبيرا في قياس أصوات اللين المختلفة بفضل ما مدهم به البحث العلمي من عمق وتحديد، وما أمدتهم به الأجهزة الصوتية من ضبط وتدقيق.

2-الإدغام:

الإدغام في اللغة: الإدخال.[81] وهو على وزن افتعال أو إفعال. وفي الاصطلاح "هو إدخال حرف في حرف تخفيفا، وأصل ذلك في حروف الفم خاصة دون الحلقية".[82] أو هو "رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة، أو وضعك إياه بهما وضعا واحدا، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين".[83] وإن "كل حرفين التقيا وأولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة".[84]

والإدغام يأتي على نوعين، أحدهما: إدغام حرف في حرف يتكرر، نحو: شدَّ، ومدَّ، والأصل: شَدَدَ، ومَدَدَ، والآخر: إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، نحو قوله تعالى: **(هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ)** [المطففين، 36] فقد قرأ بإدغام اللام في الثاء "هَثُوِّبَ": حمزة والكسائي، وأبو عمرو، وابن محيص، وهشام. واحتج بهذه القراءة سيبويه.[85]

والإدغام جائز، نحو قوله تعالى: (فَلَا تَتَنَاجَوْا).[المجادلة، 9] فيجوز الإدغام وتركه، أي: فلا تناجوا، وأما اللازم فيكون الأول ساكنا والثاني مماثلا له، كقوله تعالى: (وَقَد دَّخَلُوا ا) [المائدة، 61].

وكل إدغام مضاعف، نحو "شَدَّ"، وكل مضاعف ليس بإدغام، نحو "شَدَدْتُ"، وكل ما جاء من الأفعال المضارعة على وزن فَعَلَ، وأفعل، وفاعل، وافتعل، وتفاعل، واستفعل، فالإدغام فيه لازم، إلاّ أن يتصل به ضمير المرفوع، أو يؤمر فيه جماعة المؤنث فيلزم حينئذ فك الإدغام. وقد جوز الإدغام والإظهار في الأمر الواحد، نحو: "رُدَّ"، "ارْدُدْ"، وكذلك في المجزوم، نحو قوله تعالى: (مَنْ يَرْتَدَّ مِنكُمْ).[المائدة، 54] و(وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّه).[الحشر، 4] و(وَمَنْ يُشَاقِقْ اللَّه).[الأنفال، 13].

والإدغام ظاهرة لهجية، من سمات اللغة العربية، فقد ورد عن أبي عمرو بن العلاء أن "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره".(86) وورد عن أحمد بن فارس أن الإدغام مما اختصت به العرب.(87) إلاّ أن جمهور اللغويين والنحاة، وفي مقدمتهم سيبويه يجمعون على أن الإدغام من خواص لهجة تميم، والإظهار من خواص لهجة الحجاز.(88) ويؤيد ذلك ما ورد من شواهد من قول شعراء تميم، كقول عدي بن زيد:

وتذكر ربُّ الخَوَرْنَقِ إذ فكـ ـرَ يَوْمًا وللهدي تفكير(89)

فقوله: "تذكر": فعل ماض، و"رب": فاعله.

وكقول أحد فرسان تميم، وهو طريف بن تميم العنبري:

تقولُ إذا استهلكتُ مالاً لِلَذَّةٍ فُكَيْهَةُ: هَشَيْءٌ بكفيك لائقُ(90)

أي: هل شيء؟ والشاهد فيه إدغام لام "هل" في الشيء لا تساع مخرج الشين وتفشيها واختلاطها بطرق اللسان، واللام من طرف اللسان فأدغمت فيها لـذلك، وإظهارها جائز، لأنها من كلمتين مع انفصالهما في المخرج.

وتتفق دراسات اللغويين المحدثين في اللهجات على أن الإدغام لهجة تميم وما جاورها من قبائل وسط الجزيرة وشرقها، كتغلب وطيء، وبكر بن وائـل، وعبـد القيس. وهي قبائل بدوية تجنح نحو السرعة في نطق الكلمات ومزج بعضها بـبعض دون إعطاء الحرف الكم الصوتي المطلوب من النطق به أو تجويده، في حين تميل القبائل الحجازية من مثل قريش، وثقيف، وهوازن، والأوس والخزرج وكنانة وسـعد، نحـو الإظهار والإبانة،وتحسين النطق بتحقيق كل حرف وإعطائه حقه الصوتي. (91)

3-الهمز:

الهمز في اللغة الضغط(92). ويطلق اصطلاحا على أحد حروف الهجاء. والنبر هو الهمز في اصطلاح القدامى، قال ابن منظور: "النبر بالكلام: الهمز... والنبر: مصدر نبر الحرف ينبره نبرا همزه". (93)

أما المحدثون ومنهم إبراهيم أنيس فيستعمل مصطلح الهمز، فيقول في معـرض حديثه عن مخرج الهمزة: "... تنفرج فتحة المزمار فيسمع صوت انفجاري هو ما يعبر عنه بالهمزة". (94)

ومخرج الهمزة عند القدامى أقصى الحق، يقول ابن يعيش: "اعلم أن الهمزة هي التي تسمى في أول حروف المعجم ألفا، وإنما سموها ألفا، لأنها تصور لصورة الألـف، وهي في الحقيقة نبرة تخرج من أقصى الحلق، ولذلك ثقلت عندهم". (95) أما مخرجها عند المحدثين فهو الحنجرة، وذلك في حالة النطق بهمزة القطع، يقول أنيس: "أما مخرج الهمزة المحققة فهو المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تامـا فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري

هو ما يعبر عنه بصوت الهمزة".[96] ويصف أنيس هذا الصوت بقوله: "صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس".[97]

يبدو من خلال آراء اللسانيين المحدثين أن صوت الهمزة لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، لأن الأوتار الصوتية التي ينسب الجهر والهمس إلى ذبذبتها وعدم ذبذبتها تكون عند النطق بالهمزة في وضع لا يمكن معه القول بذبذبتها أو عدم ذبذبتها. ويمكن القول إن هناك تواصلا عاما عند القدامى والمحدثين في مخرج الهمزة، وهو أقصى الحلق أو المزمار. ويكمن الاختلاف في وصف الحرف؛ فالقدماء يرونه حرفا مجهورا، بينما المحدثون يصفونه بأنه صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس. والهمزة بذلك من أشق الأصوات، مما يجعل لها أحكاما مختلفة.

والهمزة رغم شيوعها في اللغة العربية لم يرمز لها الرسم العربي القديم برمز خاص ككل الأصوات الساكنة، ولتصرف اللغويين القدامى في الهمزة بالتخفيف إبدالا ونقلا وحذفا، وتسهيلها بين بين كتبت بحسب ما تخفف به، فأحيانا كتبت ألفا، ومرة واوا أو ياء، وطورا لم يرمز لها بأي رمز. أما الرمز المستعمل حاليا للهمزة فهو حديث بالنسبة للكتابات الأولى.

والهمزة مسهلة ومحققة، فتسهيل الهمزة، بين بين "هذا هو تعبير القدماء من القراء عن تلك الحالة الغامضة لنطق الهمزة".[98] فقد قالوا: إن تسهيل الهمزة المتحركة ينطق بها لا محققة ولا حرف بين خالص بل بين بين. ومعنى هذا سقوط الهمزة من الكلام تاركة وراءها حركة. والتحقيق "هو عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة".[99]

إن التحقيق والتسهيل في الهمز ظاهرتان لهجيتان قديمتان تواردت الآثار فيهما، من ذلك أن رجلا قال للنبي ρ: "يا نبيء الله، فقال: لا تنبر باسمي، أي لا تهمز، وفي رواية: فقال إنا معشر قريش لا ننبر، والنبر همز الحرف ولم تكن قريش تهمز في

كلامها".[100] فلهجة الحجازيين الأصلية تأخذ بتسهيل الهمز، على غير تميم ومن يوافقها، قال سيبويه: "...وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم".[101] ويقول صاحب شرح المفصل: "الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق إذا كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به إذ كان إخراجه كالتهوع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس، قالوا لأن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف".[102] وورد في لسان العرب: "قال أبو زيد، أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة ينبرون. ووقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلاّ النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا".[103]

وتتفق دراسات اللسانيين المحدثين على أن الهمز سمة من السمات البدوية التي اتصفت بها تميم وما جاورها من قبائل وسط الجزيرة وشرقها كأسد، وبني سلامة بن أسد، وقيس، وعقيل. أما التسهيل فهو سمة حضرية اتصفت بها قبائل شمال الجزيرة وغربها كأهل الحجاز وأهل مكة والمدينة، وهذيل، وهوازن، وكنانة، وثقيف.[104] على أنه من الممكن أن ينسب تحقيق الهمز إلى اللغة المشتركة (اللغة الأدبية النموذجية) والتي جاء بها القرآن الكريم، وقد اتخذته قبل الإسلام من تميم ومن شاكلها، فأصبح من صفاتها يلتزم به الفصحاء من شعراء وخطباء. ولعل هذه الخاصية التي تتميز بها تميم وقبائل وسط الجزيرة وشرقها، لأن أغلب أفراد هذه القبائل ظلوا على طبائع البدو، ولم يرضوا للهجتهم تغييرا، وقد اشتهروا بهذه الصفة فنعتوا بها. وبذلك كان التزامهم شديدا توارثوه جيلا بعد جيل؛ فاتساع مجال النطق بالهمز ظاهرة عند البدو، "ولا غرابة في ذلك أن سموا بأصحاب النبر".[105]

وقد استمدت اللغة المشتركة (النموذجية) في مرحلة تالية بعض عناصرها من البيئة البدوية كالهمز وفي الكثرة الغالبة اعتمدت على البيئة الحضرية في الحجاز.

لقد تبين من هذا العرض المتواضع أن القرآن الكريم نزل على أكثر لهجات العرب على ما بينها من فروق، وبذلك حصل تذليل النطق بالقرآن للعرب كلهم. على أن الأحرف السبعة المنزلة لم يكن بينها من تضاد أو تناف، إنما كانت في الأمر الواحد الذي لا يختلف في حلال أو حرام، وهي مزية للقرآن على جميع الكتب السماوية.

ولقد انتشرت قراءات كثيرة عن رسول الله ρ نتيجة لنزول القرآن على سبعة أحرف، منها المتواترة وغير المتواترة، ولكي تكون القراءة مقبولة لابد لها من ضابط يحكمها، ويتمثل في صحة السند، وموافقة خط المصحف العثماني، وموافقة العربية ولو بوجه من وجوه الكلام العربي.

الهوامش:

(1) ينظر، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 79/5، مادة (قرى). وابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 128/1، 129، مادة (قرأ).

(2) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، 128/1، (قرأ)، والزبيدي، تاج العروس، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 101/1، (قرأ).

(3) ينظر، السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، 68/1.

(4) ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، 79/5(قرى).

(5) أورده ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، 79/5، وابن منظور في لسان العرب، 132/1، (قرأ).

(6) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1994، 635/5.

(7)ينظر، ابن منظور، لسان العرب، 128/1، (قرأ)، والزبيدي، تاج العروس، 102/1، (قرأ).

(8)سورة القيامة، الآية17.

(9)ينظر، زاد المعاد، 635/5.

(10)أبو حيان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، 10/1.

(11)الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1980، 318/1.

(12)ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص3.

(13)القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان، وزميله، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1392هـ، 170/1.

(14)المصدر السابق، 170/1.

(15)الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت)، 405/1.

(16)ينظر، الزركشي، البرهان، 318/1، والكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، ص703.

(17)صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 418/6، (كتاب فضائل القرآن).

(18)ينظر، الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، 46/1، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 19/1-21، وحسن ضياء الدين عتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1988، ص57-113.

(19)ابن الجزري، النشر، 26/1.

(20)ينظر، الطبري، جامع البيان، 47/1، وابن منظور، لسان العرب، 41/9، مادة (حرف)، وعتر، الأحرف السبعة، 177-180.

(21)يوسف، 35، والمؤمنون، 25، 54، والصافات، 174، 178، والذاريات، 43.

(22)آل عمران، 106.

(23)يس، 60.

(24) البقرة، 11، وقد تكررت كثيرا.

(25) هود، 44.

(26) يوسف، 65.

(27) ابن قتيبة، مشكل تأويل القرآن، تحقيق سيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، ط2، 1393هـ، ص30.

(28) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2، (د.ت)، ص49-52، بتصرف.

(29) ينظر: الطبري، جامع البيان، 62/1، ومقدمتان في علوم القرآن، مقدمة«كتاب المباني»، ومقدمة « ابن عطية»، تصحيح عبد الله الصاوي، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، 1392هـ، ص18، وعبد العال سالم مكرم، وزميله، معجم القراءات، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982، 31/1.

(30) مقدمتان في علوم القرآن، ص44، 45.

(31) صحيح البخاري، 416/6، (كتاب فضائل القرآن).

(32) السجستاني، كتاب المصاحف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ص54.

(33) الزركشي، البرهان، 237/1.

(34) صحيح البخاري، 419/6، (كتاب فضائل القرآن).

(35) ابن الجزري، النشر، 7/1.

(36) ينظر، الزركشي، البرهان، 217/1، 218.

(37) ينظر، القسطلاني، لطائف الإشارات، 69/1.

(38) ينظر، ابن الجزري، النشر، 9/1.

(39) ينظر، القسطلاني، لطائف الإشارات، 170/1.

(40) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص23.

(41) ينظر، الداني، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996، ص17-20، وابن الجزري، النشر، 99/1-192.

(42) ينظر، ابن الجزري، منجد المقرئين، ص16.

(43) ينظر، ابن الجزري، النشر، 16/1.

(44)ينظر، ابن الجزري، منجد المقرئين، ص17.

(45)ينظر، ابن الجزري، النشر، 17/1.

(46)السيوطي، الإتقان، 77/1.

(47)ينظر، ابن الجزري، النشر، 32/1.

(48)ينظر، القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، ط3، 1985، ص60، نقلا عن كتاب القراءات للطبري.

(49)ابن الجزري، النشر، 9/1.

(50)المصدر السابق، 9/1.

(51)المصدر السابق، 10/1، 11.

(52)ذكر بعض الكتب المؤلفة في القراءات ابن النديم في الفهرست، ينظر، ص55.

(53)اخترت منهج الداني صاحب كتاب التسيير، لأن جل الأبواب التي اعتمدها عالجها من جاء بعده، ولعل أكثر العلماء دقة في المنهجية أبو جعفر بن الباذش، صاحب مؤلف الإقناع في القراءات السبع. فقد عالج مثلا أحكام الهمزات كلها تحت باب واحد، هو باب الهمز، ينظر: الإقناع تحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، 1983، 358/1-459.

(54)ينظر، السجستاني، لطائف الإشارات، ص23، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1348هـ، 22/9، والسيوطي، الإتقان، 63/1.

(55)إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مطبعة الرسالة، بيروت، ص27، 28.

(56)ينظر، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 176/1.

(57)المطيعي، الكلمات الحسان في الحروف السبعة، المطبعة الخيرية، ط1، 1323هـ، ص59.

(58)ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 22/9.

(59)المصدر السابق، 22/9.

(60)إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص39.

(61)ابن النديم، الفهرست، ص55.

(62)ينظر، المصر السابق، ص55.

(63) ينظر، مقدمة اللغات في القرآن، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1972، ص7.

(64) السيوطي، الإتقان، 177/1.

(65) ينظرن المصدر السابق، 177/1.

(66) ينظر، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، توزيع مكتبة النوري، دمشق، (د.ت)، 239/1، مادة (فتح).

(67) ينظر، محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص183، 184.

(68) ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، 290/5، مادة (ميل).

(69) ينظر، المبرد المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، بيروت، (د.ت)، 42/3.

(70) ينظر، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997، 170/1.

(71) سيبويه، الكتاب، 117/4.

(72) إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص48.

(73) سيبويه، الكتاب، 118/4.

(74) رضي الدين الاستراباذي، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، 4/2.

(75) السيوطي، الإتقان، 120/1.

(76) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص60، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار نهضة مصر بالفجالة، (د.ت)، ص94.

(77) عبد الفتاح شلبي، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص79-94.

(78) المرجع السابق، ص95.

(79) ينظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975، ص44.

(80) سيبويه، الكتاب، 270/2.

(81) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، 203/12، مادة (دغم).

(82) الزجاجي، الجمل، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1996، ص409

(83) السيوطي، همع الهوامع، 280/6.

(84) الكفوي، الكليات، ص65.

(85) ينظر، سيبويه، الكتاب، 459/4.

(86) ابن الجزري، النشر، 275/1.

(87) ابن فارس، الصاحبي، علق عليه أحمد حسن بسبج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص21.

(88) ينظر، سيبويه، الكتاب، 530/3، والقيسي، الكشف، 413/1.

(89) أورده ابن الجزري في كتاب النشر، 275/1.

(90) ذكره سيبويه في الكتاب، 458/4، وابن السراج في الأصول في النحو، ص421، وابن منظور، لسان العرب، 334/10، مادة (ليق).

(91) ينظر، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص60-65، وعبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1987، ص72.

(92) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، 426/5، مادة (همز).

(93) المصدر السابق، 189/5، مادة (نبر).

(94) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص89.

(95) ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، 123/6، وينظر، أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص275.

(96) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص89، 90، وينظر، محمود السعران، علم اللغة، ص157، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت)، ص56.

(97) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 89، 90، وينظر، السعران، علم اللغة، ص157.

(98) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص91.

(99) عبد العال سالم مكرم وزميله، معجم القراءات القرآنية، 134/1.

(100) ابن منظور، لسان العرب، 189/5، مادة (نبر).

(101) سيبويه، الكتاب، 542/3.

(102) ابن يعيش، شرح المفصل، 107/9.

(103) ابن منظور، لسان العرب، 22/1 (المقدمة).

(104) ينظر، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص65، 70، وعبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص30، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، 1969، ص105.

(105) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص100.